٤١٪ من العدد الأصلي للعاملين، وهذا يشير إلى حجم الاستنزاف الذي أصاب القوة العاملة بسبب الاحتلال؛ حيث عانى قطاع غزة أصلاً من حدة البطالة التي بلغت نسبتها بين اللاجئين، الذين يشكلون ثلثي مجموع السكان في القطاع، ٨٣٪ ممن هم في سن العمل. هذا، فضلاً عن وجود بطالة بين السكان غير اللاجئين بلغت حسب إحصاء سنة ١٩٦٠، ٣٥,٥٪(١٣).

أما نسبة البطالة بين العاملين، كما بينها الجدول رقم٢، فهي رغم استمرار ارتفاعها في قطاع غزة، مقارنة مع الضفة الغربية، انخفضت بشكل عام، قياسا للسابق؛ وذلك نتيجة لهجرة الباحثين عن عمل وبخاصة في القطاع، حيث كانت نسبة النازحين من الذكور تفوق نسبتهم من الاناث. ويتضح هذا من مقارنة نسبة الذكور، من مجموع السكان الذين هم فوق سن الرابعة عشرة، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية، ٤٦,٥٪ مقابل ٤٣,٧٪ في القطاع. كما إن ارتفاع نسبة قوة العمل، والعاملين من الذكور في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية يشير إلى أن الهجرة من الضفة الغربية كانت بصفة عامة هجرة عائلات، إما بسبب تهجير قوات الاحتلال لمخيمات بكاملها، أو بسبب اضطرار أفراد العائلة للالتحاق بارباب أسرهم في الضفة الشرقية، بعكس قطاع غزة الذي اتسمت الهجرة فيه بالبحث عن عمل.

ولا تظهر الاحصاءات الاسرائيلية حجم الضرر الذي أحدثته الحرب؛ حيث يبيّن الجدول رقم٢ أن النقص في مجموع العاملين من الذكور لم يتجاوز ١٤٪ في الضفة الغربية و٢٥٪ في قطاع غزة؛ وذلك لان الأرقام التي أعطيت للإشارة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل سنة ١٩٦٧ تعبّر عن عدد الذين شملهم الاحصاء الاسرائيلي في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٦٧، وكانوا قد عملوا قبل الحرب، ولا يتناول القوة العاملة الفعلية التي كانت موجودة آنذاك. كما أن الجدول لا يبين حجم الضرر الذي لحق بالقطاعات الاساسية المنتجة في هذه المناطق؛ فبينما تظهر الاحصاءات الاسرائيلية أن عدد العاملين في قطاع الزراعة لم ينخفض بأكثر من ١٥٪ في الضفة الغربية، وأنه ارتفع في قطاع غزة، تدل الارقام التي مرت سابقا على أن الانخفاض كان أكثر من ذلك بكثير. كما ان قطاع الصناعة الذي بلغ عدد العاملين فيه، حسب الاحصاء الأردني، ١٧٠٣٢ عاملاً سنة ١٩٦٧(١٤)، لم يتجاوز ١١٢٠٠ عامل حسب التقدير الاسرائيلي سنة ١٩٦٨(١٥).

وبالرغم من أن عدد العاملين في قطاع الصناعة قد بدأ يعود في سنة ١٩٦٩ إلى وضع مشابه لما قبل حرب ١٩٦٧، إلا أن قطاع الزراعة ظل يعاني من الانخفاض المستمر في عدد العاملين فيه؛ وهذا عائد للسياسة الاسرائيلية الهادفة إلى تخريب القطاع الزراعي الذي كان يستوعب أكبر نسبة من القوة العاملة بهدف دفع السكان، بطريقة غير مباشرة، للهجرة.

وقد ظلت الهجرة سمة ملازمة للقوة العاملة طوال فترة الاحتلال؛ تزيد حدتها أو تقل، بحسب الظروف المرافقة للاقتصاد والمرتبطة بالسياسة الاسرائيلية تجاه المناطق